Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تنمية المناطق الحدودية الجزائرية من مدخل الأمن المجتمعي – تين زواتين أنموذجا-

Developing the Algerian border regions from the societal security approach – Tin Zouatin as a model-

خدوجة بومحكاك khedoudja boumahkak [1]، حميد رامي hamid rami[2]

[1] دكتوراه، جامعة سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

Université de Sétif2, Faculté de Droit et Sciences politiques, Département des Sciences politiques

boumahkakkhadoudja@gmail.com

[2] أستاذ محاضر أ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

Ecole Nationale Supérieure des Sciences politiques

hamidrami10@yahoo.com

المؤلف المراسل: خدوجة بومحكاك، khedoudja boumahkak boumahkakkhadoudja@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/09 تاريخ القبول : 2024/12/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية في المناطق الحدودية لجنوب الجزائر تحديدا منطقة تين زواتين، ومحاولة إيجاد إمكانية لمعالجة المشاكل المتعلقة بضعف التهيئة العمرانية والهشاشة الامنية بالاعتماد على مدخل الأمن المجتمعي، وهذا لتعزيز الاستقرار وتلبية الحاجيات الاساسية لساكانة المنطقة، اذ يعتبر مبدأ تكريس التنمية وتحقيق الأمن كأحد أهم المبادئ التي تسعى الحكومات الجزائرية لتحقيقها.

توصلت الدراسة إن معالجة إشكالية العلاقة بين متطلبات التنمية المحلية كركيزة أساسية ضمن مقاربة التنمية المستدامة وبين الأمن المجتمعي كدعامة للأمن الانساني من منظوره الشامل وذلك بإسقاطها على منطقة تين زواتين كأهم حزام أمني يفصل دولة الجزائر عن دولة مالي التي تشهد انفلات أمني عجزت الحكومة المالية على إحتوائه، وهذا ما يضاعف حجم الرهانات التنموية والتي على الجزائر تحملها، ومنه يجب تحديد استراتيجية لتنمية تلك المنطقة تشمل خصوصيتها الجغرافية والثقافية مع تسخير الوسائل المناسبة للاستغلال الأمثل لمناجم الذهب بالإضافة إلى تنسيق التنمية والتعاون في مجال التخطيط المكاني بين دول الجوار

الكلمات المفتاحية: المناطق الحدودية، التنمية المحلية، الأمن المجتمعي، الجزائر، تين زواتين.

Abstract:

This study aims This study aims to shed light on the reality of development in the border regions of southern Algeria, specifically the Tin Zouatin region, and to try to find a possibility to address problems related to poor urban development and security fragility by relying on the community security approach, as it is considered the principle of devoting development Achieving security is one of the most important principles that Algerian

The study found that addressing the problem of the relationship between local development requirements as a basic pillar within the sustainable development approach and societal security as a pillar of human security from its comprehensive perspective, by projecting it onto the Tin Zouatin region as the most important security belt separating the state of Algeria from the state of Mali, Therefore, a strategy must be determined for the development of this region that includes its geographical and cultural specificity.

Keywords: border regions, local development, community security, Algeria, Tin Zouatin.

مقدمة:

تكتسي المناطق الحدودية في أغلب دول العالم أهمية خاصة بالنظر للرهانات الجيوسياسية اذ تتضاعف فيها المشاكل المتعلقة بالأمن، كما تتضاعف الاهمية بسبب بعدها عن المدن والمراكز الحضارية الكبرى لاسيما في الدول ذات المساحة الشاسعة، وبوصف الجزائر دولة كبرى اذ تعتبر اكبر دولة افريقيا من حيث المساحة والحجم فهي تعاني بدورها من تلك المشاكل الامنية عبر حدودها وتزايدت تلك المشاكل مع تزايد حجم المخاطر والتهديدات بسبب الانفلات الامني الذي تشهده دول الجوار.

وعليه شكلت مسألة تنمية الحدود الجزائرية المترامية الاطراف مسألة ضرورية وحساسة في نفس الوقت من باب العلاقة الجدلية بين التنمية والأمن، ففي هذا الشأن تعتبر المناطق الحدودية في الجزائر من بين المناطق التي ترتفع فيها مستويات الفقر نتيجة التهميش الذي لقيته من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة، وتعتبر المناطق الحدودية الجنوبية أكثر المناطق الحدودية التي لم تستفيد من البرامج التنموية بالشكل الكافي ، وتشكل منطقة تين زواتين في أقصى الجنوب الغربي الجزائري احد اهم المناطق الطرفية التي تعاني من العزلة الذي تسبب في تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وضعف شبكة البنى التحتية في ظل وجود مساحات شاسعة وظروف بيئية قاسية، وفي هذا الجانب سعت الحكومة الجزائرية بعد انفجار الوضع الامني في دولة مالي وعجز هذه الاخيرة على احتوائه، إلى توفير المتطلبات الضرورية للتنمية باعتبارها الضمانة الأساسية لخلق التنمية من جهة ، والى الدفع بالتعاون مع المجتمعات المحلية المجاورة في هذا الشأن قامت الحكومة الجزائرية قبل العام 2019 باستحداث عشرة ولايات منتدبة في الجنوب الكبير، وهذا لتسهيل عملية تهيئة وتنمية الاقاليم الحدودية، ثم بعدها أضيفت لها اربعة واربعون مقاطعة إدارية جديدة في الهضاب العليا، وقامت بترقية عشرة ولايات منتدبة بالجنوب الكبير إلى ولايات جديدة، ليصل عدد الولايات الجزائرية الى 58 ، من بينها ولاية عين قزام التي تضم بلدية تين زواتين المعنية بدراستنا هذه.

وعليه وبالاعتماد على ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هي افضل السبل والاليات التي يمكنها تفعيل التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية تحديدا في منطقة تين زواتين بالاعتماد على مقاربة الأمن المجتمعي " ؟.

ولتفكيك الاشكالية يمكن تفريعها للتساؤلات التالية:

1.ما هو واقع التنمية في المنطقة الحدودية تين زواتين؟

2.ما هي جدوى البرامج التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لتحقيق الامن والتنمية في منطقة تين زواتين؟

3.هل تعتبر مقاربة الأمن المجتمعي مقاربة بديلة فعالة تستجيب للمتطلبات والحاجيات التنموية لمنطقة تين زواتين؟

أهداف الدراسة:

-فحص وفهم خصوصية المناطق الحدودية الجزائر لا سيما الجنوبية منها .

-تفكيك واقع التنمية في المناطق الحدودية – تين زواتين- وتعرية الاسباب التي ادت الى تخلفها عن الركب التنموي، خاصة بعد ان أضحت ضمن الاولويات في المشاريع التنموية التي سطرتها السلطات العمومية الجزائر ية نتيجة تردي الاوضاع الامنية في دولة الجوار .

-إبراز أهم الآليات الكفيلة بتحقيق التنمية المنشودة في هذه المناطق الجنوبية الحدودية ذات الخصوصية الصحراوية والبيئة الصعبة.

أهمية الدراسة:

-تستمد هذه الدراسة أهميتها من الخصوصية التي تكتسيها المناطق الحدودية لاسيما الجنوبية منها، اذ تعتبرها السلطات العمومية مناطق ظل ينبغي امينها وتنميتها حسب الموارد الطبيعية التي تمتلكها .

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية انطلاقا من تفكيك الواقع التنموي الذي آلت اليه المناطق الحدودية وتحديد اهم المشاكل التي تعيشها والتي تشكل عقبة أساسية امام تنميها.

كما وتم الاستناد على مقاربة الأمن الإنساني كإطار تحليلي كون الدراسة ترمي الى ربط العلاقة بين التنمية والامن، وباعتبار ان تحقيق الاستقرار الاجتماعي امر ضروري لاستتباب الامن وبالتالي تحقيق التنمية اهداف المنشودة، وعليه يتوقف تحقيق الامن المجتمعي في تلك المناطق على معرفة الخصوصية المحلية من لهجات ولغات محلية بالإضافة الى معرفة خاصة بالأصول والانتماءات القبلية، والحرص على تشجيع اندماجها ضمن النسيج الاجتماعي الوطني عبر احترام التنوع الثقافي واللغوي، مع مراعاة واحترام

كرامة الموطن المحلي وحقوقه وصون حرياته الأساسية ، وضمان حقه في التنمية مثله مثل المواطن في المناطق الاخرى من الوطن،

يتطلب تحقيق التنمية كذلك تحليل الواقع الأمني لمنطقة تين زواتين مع تشخيص لأهم التهديدات والمخاطر التي تنتقل عبر الحدود الجنوبية نتيجة الانفلات الامني الذي تعيشه دولة الجوار ، كما ان الخصوصية الصحراوية للمنطقة وصعوبة تضاريسها تزيد من أمر حمايتها تعقيدا، لذلك تتطلب تلك رؤية وعناية خاصة تراعى فيها تلك الخصوصية الجغرافية والثقافية على حد سواء.

ففي هذا الصدد يقدم لنا المدخل التنموي مدخلا مناسبا يمكننا من فهم خصوصية المنطقة ومن ثمة تحديد سبل واليات تفعيل التنمية ومعها تحقيق الأمن الانساني والمجتمعي الذي يعد قاعدة أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة بالنظر لارتباط الأمن الجزائري بمنطقة الساحل وجنوب الصحراء والذي يمتد أو الى كل من مالي، موريتانيا، النيجر والتشاد والسنغال.

وعليه فالمقاربة التنموية بمفهومها الاقليمي الشامل تعد مقاربة ضرورية انطلاقا من اهمية التكامل الاقليمي من جهة والترابط العضوي بين متغير الأمن ومتغير التنمية من جهة أخرى، وبوصف الجزائر الدولة الاقوى والاكثر قدرة على قيادة والتنسيق بين مختلف الدول الاقليمية بحكم التاريخ والجغرافيا، كان لزاما عليها بناء سياسيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار تنمية المناطق الحدودية بشكل خاص الصحراوية منها بالأخذ بعين الاعتبار الجانب الاخر من الحدود. وعليه من المهم ان تتبني المقاربة التنموية في منطقة تين زواتين آليات وميكانزمات تسمح بإدماج المناطق الحدودية المجاورة والواقعة في دولة مالي ضمن مخططات التنمية بسبب الترابط الاسري والاجتماعي بين مختلف العوائل في تلك المنطقة، فأي مقاربة تنموية لا تتضمن الخصوصية الجغرافية الاجتماعية للمنطقة لا يمكن ان تحقق الاهداف المنشودة للتنمية.

ولمعالجة مختلف الزوايا الخاصة بالإشكالات المطروحة تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية:

1. تحليل واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية – تين زواتين- من مدخل الأمن المجتمعي
2. سياسيات الجزائر لتجسيد التنمية وتحقيق أمنها الحدودي
3. آليات تفعيل التنمية في منطقة تين زواتين في إطار مبادئ الأمن المجتمعي

المحور الأول: تحليل و اقع التنمية في المناطق الحدودية الجز ائرية – تين زو اتين- من مدخل الأمن المجتمعي

أولا تجدر الإشارة إلى أنه عندما تتوفر مقومات الحياة الكريمة من تنمية وصحة وتعليم ودخل فردي، فإن المجتمع المحلي سيبقى مكانه ويلغي فكرة النزوح نحو المدن الكبرى هذا من جهة، ويقلص من تعاملاته غير القانونية عبر الحدود خاصة التهريب كمصدر دخل رئيسي، وعليه في هذه الدراسة تم الانطلاق من مقاربة الأمن الإنساني كقاعدة تضمن تثمين وتنمية المناطق الحدودية الجزائرية أهمها منطقة تين زواتين.

أولا- مضمون الأمن المجتمعي وعلاقته بالأمن الإنساني وتفعيل التنمية المحلية في المناطق الحدودية – تين زو اتين-

يقوم محتوى الأمن الإنساني على أن الأفراد هم الموضوع الأساسي للأمن وهذا بدل الدول لكن ليس بمعنى إلغاء الاهتمام بأمن الدولة التي ما يزال دورها مهم في تأمين أفرادها وإنما أصبحت وفق هذه النظرة المجتمعات المحلية والأمم وهويات أخرى موضوعا للأمن مادامت تقوم على أمن الناس وخدمتهم بمعنى أن مفهوم الأمن الإنساني يركز على الأفراد والشعوب والقيم، الكرامة، المساواة، التضامن، التسامح، يرى جراهام وبوكو أنه بدلا من الاهتمام بأمن الأفراد بصفتهم مواطنين فإن مقاربة الأمن الإنساني تنظر إليهم على أنهم أشخاص أي أن الفرد كلا متكاملا وهوية مستقلة ضمن مفهوم الأمن الإنساني، بحيث أصبح الفاعل الوحيد الذي يؤخذ في الحسبان انطلاقا من أن أمنه هو الغاية التي تسخر كل الأدوات والفواعل الأخرى لتحقيقها.[1] وبحكم أن كل من الأمن المجتمعي والأمن الإنساني كلاهما بعد من أبعاد الأمن الذي تجاوز الإعتبارات التقليدية ليصبح شامل ومتعدد الأبعاد وإرتبط بالجانب الإجتماعي في نظرته الموسعة وهذا عقب الحرب الباردة، ميز بوزان في هذا الجانب خمسة أبعاد لتفسير مشكلة الأمن وهي الأمن العسكري، السياسي، الإقتصادي، المجتمعي، البيئي.[2]

إضافة إلى ذلك طور البرنامج الإنمائي مقاربته المركزة على أمن الأفراد بإعتماده على سبع مكونات مترابطة تشكل كلها محتوى الأمن الإنسانى، والتي تتمثل في الأمن الإقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، السياسي، والمجتمعي، وعليه فإن الأمن المجتمعي محوره الإنسان تماما مثل الأمن

الإنساني طالما أن الفرد هو الكائن المرجعي الوحيد الذي ينبغي حمايته وأمنه.[3]

1-علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإنساني:

ساهم منظور الأمن الإنساني في التأسيس لمفهوم الأمن المجتمعي كونه يعتمد على عدة مرتكزات ومن هذه المرتكزات شعور الفرد بالإنتماء للمجتمع من خلال تأمين سلامة العلاقات المجتمعية وحمايتها من التعصب القومي اللغوي الديني في ظل بيئة عادلة ومتعددة تحفظ كرامة الإنسان و تضمن حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية وهذا ما يعرف بالأمن المجتمعي، إضافة إلى ذلك نجد أن الأمن الإنساني محوره الإنسان ويعمل على تحقيق شروط عيشه وحمايته من التهديدات المختلفة ومن ضمنها التهديدات المتعلقة بالأمن المجتمعي وعليه فمفهوم الأمن المجتمعي بناء على منظور الأمن الإنساني ينطلق من كون أن الفرد هويته وحقوقه تعد أهم شروط تجسيد الأمن ككل، يعتبر الميدان المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الواسع، فبعد أن كان الأمن التقليدي مرتبط بالأمن الوطني أصبح مرتبط بالأمن المجتمعي والأمن العالمي؛ فلقد شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تطور ملحوظ في مفهوم الأمن وعليه تمت بلورت الدراسات الأمنية الحديثة مفهوم جديد للأمن الإنساني من خلال الإنتقال إلى إضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة عن الدولة، وكان هذا إنعكاس للتحولات التى كشفت حجم وخطورة مصادر تهدد الأمن الإنساني والمرتبطة إرتباطا وثيق بالأمن الدولي والعالمي، وعليه برز الأمن الإنساني كإطار حيوي وعملي للتصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان بطريقة منسقة وشاملة وإستباقية، وبإعتبار الأمن المجتمعي بعد من أبعاد الأمن الإنساني؛ نحاول في هذه الدراسة محاولة معرفة مضمون الأمن المجتمعي و التركيز على الإفترضات التي يعتمدها منظور الأمن الإنساني للتأسيس لمنظور الأمن المجتمعي من أجل تحليل الوضع في منطقة تين زواتين الجزائرية باعتبارها منطقة حدودية تعرف عدة إشكلات فيما يتعلق بالأمن عموما، وعليه فالأمن المجتمعي يشير إلى قدرة المجتمعات على إعادة خلق أنماط خاصة لغويا ودينيا، وذات عادات وتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، ومن آليات تحقيق الأمن المجتمعي؛ نجد التماسك من خلال الإنتماء إلى وطن واحد ومجتمع واحد بين مختلف أطراف المجتمع، التوافق بين أفراد المجتمع حول الأسس الأخلاقية والسلوكية، المؤسساتية عن طريق أجهزة الضبط والتربية والقضاء، التضامن حيث يقوم أفراد المجتمع على التعاطف والتآلف بين الوطن الواحد والعمل على مواجهة الصعاب والآفات الإجتماعية، التمسك بالعقائد الدينية.[4]

ثانيا- انعكاس التهديدات الأمنية على تنمية المناطق الحدودية – تين زو اتين نموذجا-

تعتبر دائرة تين زواتين منطقة حدودية و تعرف المنطقة الحدودية على أنها المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين، [5]وهي منطقة صحراوية من صحراء الجزائر ورغم أن المناطق الصحراوية تشكل نحو 80 % من إجمالي مساحة الجزائر التي تقدر ب 741 381 2 كيلومتر مربع، غير أن عدد كثافتها السكانية تعرف ضعف كبير وهذا أحد أهم التحديات التي تعيق عملية التنمية في المناطق الحدودية الصحراوية. وعليه صدر المرسوم التنفيذي رقم 21 - 128 المؤرخ في 29 مارس 2021 الخاص بتكوين بلديات الولايات العشر المستحدثة على مستوى جنوب البلاد ومشتملاتها وحدودها الاقليمية بالإضافة إلى القانون رقم 12.19 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019 المعدل تحديث البلديات التابعة لولاية عين قزام أهمها بلدية تين زواتين،وعليه أهم ولاية تناولناها في هذه الدراسة هي ولاية ان قزام ومقرها مدينة ان قزام.[6]

وأهم الخصوصيات التي جعلت الأخيرة فضاء لتنامي التهديدات وغياب التنمية ما يلي:

- **التحديات البيئية وتأثير التغيرات المناخية على إمكانية التأهيل أو ما يعرف بالخصائص المكانية للمنطقة وانخفاض جاذبية المناطق الحدودية لجذب الاستثمار**: حيث تعرف تين زواتين ببيئتها صعبة ومناخها الصحراوي الحار والجاف وإلى جانب تحديات البيئة الجغرافية هناك عوامل بيئية أخرى ترتبط بما يلي:

✓ انعدام البنى والمنشآت الأساسية: تفتقر منطقة تبن زواتين بولاية ان قزام للمنشآت التي من شأنها أن تدفع بالساكنة في المنطقة للاستقرار فمثلا شبكة الطرقات تكاد تكون منعدمة في المناطق الحدودية وتُختصر في بعض المسالك الترابية الصعبة مما ساهم في عزل الصحراء بصفة عامة عن شمالها.

- ✓ عدم التوزيع المتوازن للسكان: أغلب السكان يستقرون في تمنراست في حين أن منطقة تين زواتين تركت مرتعا للمهربين والجماعات الارهابية.[7]
- ✓ نقص الخدمات العامة: من خلال الضعف في التغطية الصحية والمنشآت التعليمية وانعدام وسائل النقل والمواصلات وغيرها وهذا ما أدى إلى انتشار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من بطالة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار الأمراض وعزز الشعور لدى ساكنة المنطقة بالعزلة والتهميش مما دفع بهم لمزاولة أنشطة تضر باقتصاد وأمن الدولة.

– **التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية: تعتبر تين زواتين منطقة التعاملات غير القانونية** عبر الحدود -خاصة التهريب كمصدر دخل رئيسي- وتلعب حركة التهريب المزمن دور في خلق اقتصاد موازي في المناطق الحدودية الجزائرية المالية وهذا التهريب يشمل المخدرات، الأسلحة، وحتى المتاجرة بالبشر، كما نجد أيضا النزوح أو الهجرة غير شرعية انطلاقا من غياب الأمن في مالي وهذا راجع لعدة أسباب، وعليه تعد منطقة تين زواتين منطقة توتر وتتميز بما يلي:

✓ **تين زواتين مسلك لتهريب المخدرات:**

لقد أضحى تهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية الجزائرية المالية بمثابة اقتصاد موازي حكما أن العصابات تتمتع بقدرات مالية ضخمة تعمل على تجنيد المزيد من المتعاونين، الأمر الذي ساهم في تنامي شبكات تجارة وتهريب المخدرات داخل وعبر الحدود الجزائرية، وعليه يعتبر زعزعة الأمن المجتمعي من بين التهديدات التي تخلقها تجارة وتهريب المخدرات عبر المناطق الحدودية وهذا من خلال تحول الجزائر إلى سوق استهلاكي واسع للمخدرات بعدما كانت منطقة عبور.[8]

✓ **تين زواتين مسلك تهريب الأسلحة:**

في ظل تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدودي أصبح يُنظر إلى أن تجار الأسلحة وشبكات التهريب مصدر تهديد أمني خاصة في ظل التوتر في مالي.[9]

✓ **تين زواتين منفذ للهجرة غير الشرعية:**

تزايد التهديدات اللاتماثلية على المناطق الحدودية الجزائرية ومحاولات التسلل للمهاجرين غير الشرعين وهذا بسبب الهجمات التي تقوم بها الفاغنر على الأزواد بالإضافة إلى الصراعات بين الجماعات المسلحة وهذا ما أدى إلى تفاقم الوضع وتوتره في مالي وتسبب في غياب الأمن في الدولتان و تشجيع عمليات الهجرة غير الشرعية وتوسع العمليات الاجرامية خاصة التهريب،[10] إلى جانب ذلك نجد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في السنوات الأخيرة زاد من نسبة الهجرة إليها عبر منافذ وصور مختلفة حيث يتسلل المهاجرون غير الشرعيين من منفذ أو محور بوغيسة واتساليت بمالي وتيمياوين وتينزواتين بالجزائر - وهذا من أجل الوصول إلى ولاية تمنراست التي تعد حلم الأفارقة عن طريق منافذ سير غير معبدة بعيدة عن رقابة الأمن وحراس الحدود، وهذا في شكل تسلل فردي الذي يتكرر تقريبا يوميا على المراكز الحدودية أو تسلل جماعي وغيرها[11]

<u>المحور الثاني: سياسات الجزائر لتجسيد التنمية وتحقيق أمنها الحدودي</u>

أولا تجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 قد حدد تسع مناطق حدودية الشرق، وفي دراستنا تم تبني نموذج من الجنوب الكبير دائرة تين زواتين من ولاية عين قزام التي كانت تابعة سابقا قبل التقسيم الإداري الأخير (2019) إلى ولاية تمنراست، بحيث تقع دائرة تين زواتين بين الحدود الجزائرية والمالية في ولاية عين قزام وهي إلى جانب ولاية برج باجي مختار على خط حدودي يبلغ 1376 كم مع دولة مالي، وفي إطار تنمية المناطق الحدودية الجزائرية عملت الجزائر على وضع استراتيجية تنموية قائمة على تثمين الامكانيات المحلية في إطار مقاربة التعاون بين ولايات الجوار كالتالي:

<u>أولا- الاستراتيجيات الأمنية الجزائرية لمكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية</u>

تتجسد هذه الاستراتيجيات في المقاربات الأمنية وفق اتفاقيات دولية وهي كالتالي:

1- المقاربة العسكرية لأمن الحدود الجزائرية

قامت الجزائر بعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومذكرات التفاهم مع العديد من دول الجوار قصد التنسيق والتعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات أبرزها:

✓ **اللجنة الأمنية الجزائرية المالية المشتركة:**

كهيئة إدارية وتنفيذية أنشأتها الجزائر ومالي لتتولى مختلف جوانب التعاون الأمني في المناطق الحدودية، من خلال تنظيم اجتماعات دورية بمشاركة ولايتي أدرار وتمنراست من الجزائر وتومبكتو وغاو وكيدال من مالي.[12]

✓ **وسائل مكافحة الهجرة غير الشرعية:**

من خلال تفعيل مخطط عمل للمراقبة والانقاذ وقامت بتسخير جميع الوسائل التي يمكن اعتمادها للتصدي لهذه الظاهرة وتعزيز مراقبة حدودها أين أوكلت مهمة تنظيم العبور وحماية الحدود الجزائرية عدة وحدات وأجهزة أهمها قيادة وحدات حرس الحدود لمراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي.[13]

ثانيا- الاستراتجيات التي قامت بها الجزائر في مجال التنمية لأمن الحدود الجزائرية:

قامت الجزائر بوضع سياسية وقائية ردعية وتنموية من أجل محاربة التهديدات الأمنية و التوجه نحو تفعيل التنمية المحلية في جميع أقطار الوطن خاصة الولايات والمناطق الحدودية، ومن بين أهم التدابير المتخذة في واقع التنمية المخصصة للمناطق الحدودية ما يلي:

1- التنمية الإقتصادية.

تعتمد عملية تنمية الحدود على عدة مقاربات صيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أول الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأنها أن توفر لهم مداخيل غير قانونية تضر بالإقتصاد الوطني كالتهريب، تجارة المخدرات والأسلحة وغيرها خاصة في ظل وجود توتر في الدول المجاورة ، وعليه لتجاوز هذه المشاكل تبنت الجزائر أهم الاستراتيجيات التنموية بناء على خصوصية المنطقة، نجد استراتجية التنمية الزراعية من جهة واستراتيجية التنمية الصناعية، الاستراتجية الوطنية الجزائرية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية من جهة أخرى بالإضافة إلى عملية التنقيب على المعادن التي من أهمها الذهب.[14]

وفقا للاجتماع الذي عقد في أكتوبر 2018 بالجزائر العاصمة بين وزير الداخلية و ولاة عشر ولايات حدودية مع ست وزراء من الحكومة للبحث في ملف تهيئة المناطق الحدودية، عرف هذا اللقاء تشاور تشاركي بحيث جمع أكثرمن أربع مئة مشارك ممثلين لمختلف الفاعلين والخبراء، وهذا من أجل تنفيد السياسة الوطنية لتنمية المناطق الحدودية في إطر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030، بالإضافة إلى وجود متابعة ميدانية لجل المشاريع الإقتصادية والتنموية الموجهة لتنمية المناطق الحدودية من طرف الوزراء والمسؤولين المحليين.[15]

2- التنمية الإجتماعية.

إن السياسة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتجسيد مشاريع تنموية للمناطق الحدودية تقوم على على عدة مجالات مكونة بذلك استراتيجية منسجمة ذات أبعاد مختلفة أهمها التنمية الإجتماعية من خلال الإعتماد على الخصوصيات المجتمعية القائمة على منطق القبيلة والعشيرة التي تمثل أحد الروابط المشتركة بين الشعب الجزائري وشعوب دول المجاورة مثل التوارق والأزواد في تين زواتين كمنطقة مجاورة لمالي، وهذا بالتركيز على فئة الشباب في هذه المناطق عبر فتح التجنيد لمراقبة الحدود وحمايتها لما لهم من دراية وخبرة ودراية بالمنطقة، كما أن تحقيق التنمية بمفهومها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول المجاورة واستعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، لأن التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات بشكل متناسق وهذا في ظل توفر الأمن والاستقرار لتجسيد المشاركة والحريات الأساسية من طرف كل من الفرد الذي يعد محور للتنمية انطلاقا من أنه هدف و وسيلة في نفس الوقت، الأسرة يتمحور دورها في خلق جيل واعي ومنمي إلى مجتمعه وبلده باعتبارها مدرسة الأجيال و أول مؤسسة لتنشئة الأجيال، المجتمع يتجسد دوره في خلق بيئة استثمارية لنمو اقتصادي من خلال مبادرات المجتمع في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى مشاركة تنظيمات المجتمع المدني، وهذا ما يستدعي ضرورة أن تعمل الحكومات على تمكين وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في نشاطاتها ومسائل تحقيق التنمية.[16]

المحور الثالث: آليات تفعيل التنمية في منطقة تين زواتين في إطار مبادئ الأمن المجتمعي

إن الفقر وغياب ملامح التنمية في منطقة تين زواتين بعين قزام والدولة المجاورة لها مالي أو منطقة كيدال بمالي (هي بلدية في إقليم أزواد شمال مالي) هي محور انتشار الجريمة المنظمة والتهريب والنزوح أو الهجرة غير الشرعية التي تعتبر تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري بالاضافة إلى ذلك نجد ضعف في محاولات إقامة شراكات إقتصادية ودعم التنمية في المنطقتين، وعليه أهم آليات تفعيل التنمية في المناطق الحدودية في الجنوب الكبير الجزائرية والمالية تنطلق أولا من

تنسيق التنمية والتعاون في مجال التخطيط المكاني ضمن المناطق الحدودية بين دولتي الجوار من خلال تبادل المعلومات والخبرات أو حتى إعداد خطط ومفاهيم مكانية لزيادة جاذبية المنطقة العابرة للحدود خاصة من خلال الاستثمار المستدام المشترك بين الدولتين وعلى الأقل من أجل توفير الخدمات الضرورية خاصة الخدمات الصحية بالإضافة إلى غياب البنى التحتية للنقل، وعليه فوجود أهداف مشتركة يمكن أن يكون دافع أساسي لتحقيق التنمية والاستثمار بين الدولتين.[17]

أما على المستوى الداخلي يجب وضع خطط واستراتيجيات لتقديم الحوافز مالية للمستثمرين لانعاش المنطقة الحدودية اقتصاديا وما ستمنحه من انعكاسات ايجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تحسين نوعية الفرد وهذا من خلال ضرورة أن تستهدف خطط التطوير المكاني ثلاث مجالات في نفس الوقت وهي البنية التحتية والتنمية الإقتصادية والتنمية المجتمعية؛ البنية التحتية عن طريق توفير النقل والطاقة بما في ذلك متطلباتها من خلال تهيئة الطرق ومختلف الخدمات الإدارية، البنية الاقتصادية توفير سوق عمل تشجع الابتكار، وفتح المجال للاستثمار في القطاعات الموائمة مع امكانات وطبيعة المنطقة الحدودية كتربية المواشي، والتنقيب على الذهب...إلخ، التنمية المجتمعية الوقوف على التحولات الثقافية نظرا لاستعاب المناطق الحدودية للمهاجرينو اللاجئين من دولة إفريقية وتأثير ذلك على الثقافة المحلية بالإضافة إلى مشكلة الهوية التي تعاني منها منطقة تين زواتين فيما يتعلق بالأزواد، والعمل على توفير وتحسين التعليم والخدمات والصحة العمومية.[18]

أولا- الآليات الإجتماعية

العمل على تسوية وانصاف الأقاليم من خلال الصحة والسكن، التربية والتكوين والمياه والطاقة لخلق بيئة ملائمة لتحقيق التنمية :

السكن والصحة: وهذا بتدعيم الاستفادة المتساوية للسكن والصحة عن طريق تقديم عروض سكنية مناسبة لحاجيات سكان منطقة تين زواتين، بالإضافة إلى تأطير طبي مختص وتجهيز المنشآت

التربية والتكوين: تدعيم الاستفادة المتساوية للتربية والتكوين بإنجاز هياكل جديدة وتوفير إطارات التعليم لا سيما في مجال اللغات الأجنبية، تعزيز برامج التكوين المهني والفاعلين الاقتصاديين.

المياه والطاقة: تدعيم الاستفادة المتساوية للمياه والطاقة من خلال الآبار الصالحة للشرب والتنمية الزراعية، إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى ترقية وتنمية الطاقات المتجددة و العمل على التزويد اليومي للاستهلاك العمومي والانارة خاصة في ظل انقطاع الكهرباء المتكرر في منطقة تين زواتين وكذا الزويد بالغاز الطبيعي الذي يعرف نقص كبير في الأخيرة.[19]

ثانيا- الآليات الإقتصادية

ترتبط بالتنوع الإقتصادي والتنمية المحلية بحيث أنها تشكل رهان رئيسي قصد مكافحة الاقتصاد الموازي من جهة محاولة تثمين الموارد المحلية من خلال وضع سياسات تنموية فعالة أي على المستوى الخارجي وعلى المستوى الداخلي، على المستوى الخارجي تعتبر الآليات الإقتصادية من أهم المتطلبات التنموية، حيث تعمل الجزائر على تأسيس علاقات تبادل إقتصادي مع هذه الدولة عن طريق مبادرتها في إنشاء صندوق لفائدة المشاريع التنموية في مدن" غاو" " كيدال" " تمبكتو" بمبلغ 10مليون دولار، حيث أن هذه المساعدات انطلقت من فكرة أن أمن واستقرار دول الجوار هو أمن الجزائر، خاصة وأن المشكل التنموي الإقتصادي في هذه الدول يعتبر عامل أساسي في الأزمات التي تعاني منها وأصبحت مناخ ملائم للجماعات المسلحة والعصابات للاستقرار في هذه المناطق.[20] وعليه يجب الابتعاد عن النظرة الاختزالية التي تعسكر الأمن في منطقة الحدود الصحراوية، مع ضرورة تبني استراتيجية وطنية تنموية شاملة، تعتمد على كل العناصر الأساسية للأمن، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، وإقامة مشاريع تنموية تتكيف مع الخصوصية الجغرافية والثقافية للمنطقة وحسب حاجيات الأخيرة، و إشراك فعاليات المجتمع المدني المحلي وأعيان المنطقة ومختصيها عند إعداد البرامج والمشاريع التنموية بحكم درايتهم ومعرفتهم الدقيقة بحاجيات وخصوصية المنطقة، وتطوير شبكة الطرقات المحلية والوطنية وعبر وطنية لفك العزلة عن المنطقة، إضافة لتغطية التجمعات السكنية بالكهرباء والضروريات الأساسية للحياة، تعزيز المبادلات عبر الحدودية بشرعنتها وتقنينها، والسماح بنظام المقايضة من خلال انشاء منطقة حرة للتبادل التجاري، وما يتضمنه من إعادة تفعيل الاتفاقيات مع الدول المجاورة للمنطقة أي مع دولة مالي، والسماح لشباب المنطقة لمزاولة أنشطة التنقيب

عن الذهب والمعادن الثمينة عبر إنشاء تعاونيات شبابية بإشراف الهيئات والسلطات المختصة.

ثالثا- الآليات السياسية والدبلوماسية

تسعى الجزائر إلى تبني نظرة سياسية ودبلوماسية من خلال حل الخلافات السياسية بطرق سلمية دون تدخل عسكري أجنبي في شؤون الداخلية لدول وهذا ما سعت إليه الجزائر في حل أزمة توارق في مالي من خلال نظرة استشرافية تبنى على الحل السياسي التوافقي يجمع كل الأطراف المتصارعة حيث خاضت الجزائر في إطار حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991إلى غاية اليوم بعدة اتفاقيات وساطة بين الأطراف المنازعة من أجل إعادة بناء دولة في مالي تكون أسس ديمقراطية لكن تعارض مصالح الدول الكبرى فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في المنطقة حال دون ذلك حيث تسعى هذه القوى إلى إلى بقاء الوضع السياسي والأمني المتدهور من أجل مصالحها الحيوية في المنطقة ومنه فهذا الوضع يؤثر على تعثر التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية.[21]

رابعا- الآليات الأمنية

ترتكز الآليات الأمنية على حشد جميع الإمكانيات المادية والبشرية لوضع مخطط أمني فعال ووقائي مهمته حماية المناطق الحدودية بشكل خاص، وعليه تتمثل هذه الآليات والوسائل فيما يلي:

- **السياج الأمني:** يستخدم في المناطق الحدودية المفتوحة وفي محيط المراكز الحدودية وهو عبارة عن سياج إلكتروني يعتمد على تقنيات ضوئية وأمواج ميكرو ويفية.[22]
- **نظام آفيان لرصد دقات القلب:** يعتمد على رصد دقات قلب للأشخاص المختبئين.[23]
- **جهاز الفحص المبكر عن المتفجرات:** وسيلة للكشف المبكر على المتفجرات ويوضع في المنافذ الحدودية.
- **الطائرات بدون طيار:** وسيلة تجسس تقوم بمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود.[24]

خاتمة:

من خلال استعراض أهم المحاور الاساسية التي جاءت في الدراسة ، أتضح لنا الاهمية التي تكتسيها المناطق الحدودية الجزائرية بشكل خاص المناطق الحدودية في الجنوب الجزائري بالنظر للتهديدات الامنية العابرة للحدود انطلاقا من الدول المجاورة، كما تبين لنا الميوعة التي تتمتع بها تلك التهديدات والتي تسهل من عملية الاختراق نحو المناطق الحدودية الواقعة في الاقليم الجزائري، وذلك بسبب الترابطات والتقاطعات الجغرافية والاجتماعية والثقافية بين القبائل في جانبي الحدود، وعليه فإن التنمية المحلية باتت أمر ضروري وملح لخلق دينامية اجتماعية واقتصادية تسمح باستتباب الامن واستقرار الساكنة بما يضمن الامن الاجتماعي.

إن ترقية منطقة تين زواتين وعبر تحقيق التنمية المستدامة فيها من خلال استغلال الموارد المحلية سواء المتعلقة بالموارد الطبيعية ممثلة في الذهب او تشجيع التجارة البينية والمقايضة بين جانبي الحدود، وتلك تشكل أحد اهم الاليات الهامة لمواجهة التهديدات المتصاعدة في المنطقة باعتبار أن كل من الأمن والتنمية مترابطان ويكملان بعضهما البعض،

يشكل تدفق التهديدات الامنية المتزايدة نتيجة تزايد الانشطة الاجرامية على الحدود الجنوبية احد اهم الرهانات الواجب الالتفات اليها من خلال تجفيف أسباب تلك التهديدات، والتي تقع على رأسها غياب العدالة التوزيعية في تلك المناطق الذي ادى بها الى التأخر عن ركب التنمية، فخلق مشاريع تنموية بالاعتماد على موارد المنطقة بالإضافة الى الاستعانة للخبراء الذين لديهم دراية كافية بالخصوصية الجغرافية للمنطقة، ناهيك عن إشراك فعاليات المجتمع المدني ممثلة في أعيانها وشيوخها العارفين بعمقها الثقافي والتاريخي، من شأنه ان يسهل من ادماج شباب المنطقة في الحملات التنموية التي أقراها السلطات العمومية ، ومنه تفعيل التنمية المحلية في منطقة تين زواتين الحدودية وصد المخاطر و التهديدات المتدفقة عبر حدودها.

من جهة اخرى يتوجب على السلطات العمومية الجزائرية اعادة النظر في المقاربات التنموية والامنية المتبعة لغاية الإن، عبر الانخراط الفعلي في تنمية المناطق المجاورة للجزائر، خاصة ان تلك القبائل التي تعيش على الجانب الاخر قريبة جغرافيا واجتماعيا وثقافيا من القبائل الواقعة ضمن المناطق الجزائرية، وهذا سيساهم في خلق ديناميات وحركيات إقتصادية لاسيما في قطاعي السياحية والتجارة البينية، واما من الناحية العملية بات من الضروري من تشكيل هيئة وطنية متخصصة تقع على عاتقها تشجيع وتسهيل تنمية المناطق الحدودية، وعلى رأسها المناطق الحدودية الصحراوية

في جنوبنا الكبير والتي تقع ضمنه منطقة تين زواتين ذات الاهمية البالغة لأمننا القومي.

وعليه توصي دراستنا هذه بالوقوف والحرص على تسريع تنفيذ مختلف البرامج والمخططات والمشاريع التنموية المحلية مع مراعاة الخصوصية الجغرافية والثقافية والاجتماعية المناطق ، وذلك يمر عبر تخفيف الاجراءات البيروقراطية التي تقف عائقا امام المستثمرين المحليين والاجانب الراغبين في الانخراط الفعلي في المشاريع التنموية في تلك المنطقة وتحفيزهم وتقديم الضمانات الكافية لهم ، علاوة على خلق قنوات اتصال مباشرة بين ساكنة تلك المناطق والمسؤولين على مستوى السلطات العمومية المركزية، وبتحقيق ذلك يمكننا ان نتحدث عن قاعدة صلبة تضمن لنا الامن والاستقرار الاجتماعي اللازم لصد أي محاولات لاختراق الحدود الجنوبية للجزائر انطلاقا من الدول المجاورة.

قائمة المراجع:

- **المقالات:**

1. غالم عبد الرحمان، التنمية المستدامة في المناطق الحدودية – دراسة حالة الجزائر-، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.
2. صحراوي مصطفى، كروري خلود، أثر التهديدات الأمنية على الاستثمار في المناطق الحدودية – الجزائر أنموذجا-، " مجلة العلوم القانونية والاجتماعية"، المجلد04، العدد03، 2019.
3. ديداوي محمد أمين، تأثير تهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري، " مجلة الدراسات الاستراتجية والبحوث السياسية، المجلد2، العدد2، 2023.
4. سحقي سمير، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا،" مجلة ستراتيجيا"، العدد15، السداسي الأول 2021.
5. إيدابير أحمد، استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود- الحدود الذكية أنموذجا-، " مجلة آفاق علمية"، المجلد12، العدد 04، 2020.
6. جصاص لبنى، الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية، " مجلة الناقد للدراسات السياسية "، المجلد 06، العدد 02، 2022.
7. كلاع شريفة، التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات نموذجا، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد05، العدد الخاص01، 2021.
8. عمر سدي، تهريب الأشخاص في الجنوب الجزائري- ولاية تمنراست نموذجا_" مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد02، 2020.
9. بوترعة شمامة، الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية الجزائرية وآليات مكافحتها- ولاية تمنراست نموذجا- "مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021
10. ميموني بلقاسم، بوجمعة لهبيل، واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.
11. مداني ليلى، بورياح سلمى، تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.
12. بن مرار جمال، ملاح نصيرة، البرامج التنموية لتدعيم الأمن والاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021.
13. هاشم يوسفات علي ، المهدي محمد، بن السيحمو بن عبد الله، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية " مجلة الميزان"، العدد 03، 2018

- **الاطروحات:**

1. بن عبد الرزاق حنان، تأشير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة- دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936م- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016م/2017.
2. منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني جامعة سطيف2، 2013م/2014م.

- **المداخلات:**

1. منير خروف، ليندة فريحة، مداخلة بعنوان أثر التجارة الدولية على تنمية المناطق الحدودية الجزائرية – دراسة تحليلية للطريق العابر لافريقيا- ، الملتقى الدولي الثاني

حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية : واقع وآفاق، يومي 05 -06 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس

- **مواقع الانترنيت:**

1. الوكالة الإشهارية، الإذاعة الجزائرية، صدور المرسوم التنفيذي الخاص بتكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية في الجريدة الرسمية ، 10/ 04/ 2021عبر الرابط (https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210414/210082.html أطلع عليه يوم 2024/06/21، على الساعة 18:00
2. وزارة الداخلية- التقسيم الإداري في الجزائر- ولايات الجزائر- دوائر الجزائر – قائمة البلديات، عبر الرابط (https://interieur.gov.dz) أطلع عليه يوم2024/06/20

. الهوامش:

[1] سناء منيغر، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني جامعة سطيف2،2013م/2014م، ص، 22

[2] بن عبد الرزاق حنان، تأشير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/ 2017 ، ص، ص، 25، 29.

[3] منيغر، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 23، 24.

[4] بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص، 28

[5] غالم عبد الرحمان، التنمية المستدامة في المناطق الحدودية – دراسة حالة الجزائر-، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص- ص- 91- 106، ص، 94

[6] الوكالة الإشهارية، الإذاعة الجزائرية، صدور المرسوم التنفيذي الخاص بتكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية في الجريدة الرسمية،14/04/ 2021

[7] وزارة الداخلية- التقسيم الإداري في الجزائر- ولايات الجزائر- دوائر الجزائر – قائمة البلديات

[8] شريفة كلاع، التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات نموذجا، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد05، العدد الخاص01، 2021، ص – ص- 33- 46، ص، 44

[9] لبنى جصاص، الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية، " مجلة الناقد للدراسات السياسية "، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص- ص- 205- 223، ص، 213

[10] شمامة بوترعة، الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية الجزائرية وآليات مكافحتها- ولاية تمنراست نموذجا- "مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص- ص- 77- 90، ص، ص، 80، 81

[11] . عمر سدي، تهريب الأشخاص في الجنوب الجزائري- ولاية تمنراست نموذجا_" مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد02، 2020، ص، 259

[12] لبنى خصاص، مرجع سبق ذكره، ص، 216.

[13] علي هاشم يوسفات ومحمد المهدي بن عبد الله بن السيحمو، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية " مجلة الميزان"، العدد 03، 2018، ص، 182

[14] منير خروف، ليندة فريحة، مداخلة بعنوان أثر التجارة الدولية على تنمية المناطق الحدودية الجزائرية – دراسة تحليلية للطريق العابر لافريقيا- ، الملتقى الدولي الثاني حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية : واقع وآفاق، يومي 05 -06 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس

[15] مصطفى صحراوي، خلود كروري، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

[16] جمال بن مرار، نصيرة ملاح، البرامج التنموية لتدعيم الأمن والاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص- ص- 299- 312، ص، ص، 308، 309

[17] ليلى مداني، سلمى بورياح، تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص- ص- 63- 76، ص، 74

[18] ليلى مداني، سلمى بورياح، نفس المكان.

[19] بلقاسم ميموني، بوجمعة لهبيل، واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية، " مجلة السياسة العالمية"، المجلد 05، العددالخاص 01، 2021، ص- ص- 154- 167، ص، 163

[20] . محمد أمين ديداوي، تأثير تهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري، " مجلة الدراسات الاستراتجية والبحوث السياسية، المجلد2، العدد2، ص- ص- 59- 75، 2023، ص، 73.

[21] محمد الأمين ديداوي، مرجع سبق ذكره، ص، 71.

[22] سمر سحقي، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا،" مجلة ستراتيجيا"، العدد15، السداسي الأول 2021، ص- ص- 60- 82، 75.

[23] أحمد إيدابير، استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود- الحدود الذكية أنموذجا-، " مجلة آفاق علمية"، المجلد12، العدد 04، 2020، ص، 570.

[24] سمير سحقي، مرجع سبق ذكره، ص- ص- 74- 76.